Partners For Transparency
شركاء من اجل الشفافية

الفساد الأخضر يقوض مساعي تحقيق العدالة المناخية

إعداد

وحدة الدراسات والأبحاث بمؤسسة شركاء من أجل الشفافية

سبتمبر 2024

تمهيد

في الوقت الذي يكافح فيه العالم لمواجهة التحديات الملحة المتمثلة في تغير المناخ، برز مفهوم العدالة المناخية كإطار حاسم لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسبب التدهور البيئي، وفي قلب هذا الصراع تكمن ظاهرة "الفساد الأخضر" المتنامية، وهو مصطلح يجسد الممارسات الفاسدة في القطاع البيئي، بما في ذلك اختلاس الأموال، والرشوة في إصدار التصاريح، والتلاعب بالسياسات البيئية لتحقيق مكاسب شخصية، وتهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في التقاطعات بين الفساد الأخضر والعدالة المناخية، وتسليط الضوء على الكيفية التي يقوض بها الفساد الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج بيئية عادلة ومستدامة.

إن الفساد الأخضر يشكل عائقًا كبيرًا أمام العمل المناخي الفعال، حيث يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات المهمشة التي غالبًا ما تتحمل العبء الأكبر من التدهور البيئي، وعندما يتم استنزاف الموارد المخصصة للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره أو إدارتها بشكل سيئ، تواجه الفئات السكانية الضعيفة مخاطر متزايدة، بما في ذلك النزوح وفقدان سبل العيش وزيادة التعرض للكوارث المرتبطة بالمناخ، ولا يؤدي هذا الديناميكي إلى تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى تآكل ثقة الجمهور في المؤسسات المكلفة بحماية البيئة وتعزيز العدالة.

في السنوات الأخيرة، كان هناك اهتمام متزايد بفهم الفساد الأخضر ومكافحته، ويدرك العلماء وصناع السياسات والناشطون بشكل متزايد الحاجة إلى أطر قوية تعالج أسباب وعواقب الفساد في الحوكمة البيئية، وتشكل تدابير مكافحة الفساد الفعّالة ضرورة أساسية لضمان استخدام أموال المناخ بشفافية وإنصاف، وتعزيز الثقة والمساءلة في المبادرات المناخية.

تستكشف هذه الدراسة أفضل الممارسات والسياسات التي ظهرت في سياقات مختلفة لمكافحة الفساد الأخضر. وستتناول حالات لعبت الشفافية والمشاركة المجتمعية وسيادة القانون أدواراً محورية في التخفيف من ممارسات الفساد، وعلاوة على ذلك، ستناقش أهمية التعاون الدولي ودمج استراتيجيات مكافحة الفساد في خطط العمل المناخي الأوسع نطاقًا.

من خلال تسليط الضوء على الصلة الحاسمة بين الفساد الأخضر والعدالة المناخية، تهدف الدراسة التي تقدمها مؤسسة شركاء من أجل الشفافية إلى المساهمة في فهم أعمق للتحديات النظامية التي تواجه تحقيق الحوكمة البيئية العادلة، وفي نهاية المطاف، ستوفر النتائج رؤى عملية لصناع السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الملتزمين بتعزيز مستقبل أكثر عدالة واستدامة في مواجهة تغير المناخ.

الفساد الأخضر في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "UNCAC"، في ديسمبر 2019، في الجلسة الثامنة منه، لأول مرة، قراراً يعترف بالعلاقة بين الفساد والجرائم البيئية، والتأثير الذي يقوم به الفساد والممارسات غير المشروعة في تقويض المساعي الرامية إلى تحسين استجابة الدول للتغيرات المناخية، لاسيما الدول النامية، ويؤكد القرار 12/8، بشأن منع الفساد ومكافحته فيما يتعلق بالجرائم التي لها تأثير على البيئة، من خلال الفقرات البالغ عددها 23 فقرة على أهمية معالجة الفساد المرتبط بالجرائم التي لها تأثير على البيئة، كما يحث الدول الأطراف على منع جرائم الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا حيثما قد تكون مرتبطة بجرائم لها تأثير على البيئة.[1]

ثم بعد اعتماد القرار 12/8، جرى اعتماد قرارات أخرى من هيئات تابعة للأمم المتحدة على ذات نهج مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على سبيل المثال، تم اعتماد القرار 6/10، بشأن منع ومكافحة الجرائم التي تؤثر على البيئة والتي تقع ضمن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ديسمبر 2020[2]، وفي ديسمبر 2021، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 185/76، المعني بمنع ومكافحة الجرائم التي تؤثر على البيئة.[3]

كما تجدر الإشارة إلى أنه في الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض عام 2016، اعتمدت الدول القرار 17.6 بشأن حظر الفساد ومنعه وكشفه ومكافحته، مما يسهل الأنشطة التي تمت بشكل ينتهك الاتفاقية، إلا أن هذا القرار أضيق نطاقا من القرار 12/8 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بقدر ما يركز الأول على الفساد المرتبط بانتهاكات اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، بينما يغطي الأخير نطاقاً أوسع من الجرائم التي لها تأثير على البيئة.[4]

كذلك لأول مرة في تاريخه الممتد لعشرين عاماً، استضاف مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "CoSP10" سلسلة من الفعاليات الخاصة حول الفساد الذي يؤثر على البيئة، حيث شهدت الفعاليات مشاركة عدد من الجهات المنظمة المشاركة البالغ عددها 25 دولة ومنظمات دولية ومنظمات غير ربحية، بما في ذلك معهد بازل للحوكمة أهم المنظمات التي تضع اهتماماً بهذا الملف من خلال برنامج الفساد الأخضر.[5]

---

[1] Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption, the full text of Resolution 8/12, Link: https://2h.ae/GmEx
[2] Resolution 10/6 – Preventing and combating crimes that affect the environment falling within the scope of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, Link: https://2h.ae/deMN
[3] Resolution 76/185 – Preventing and combating crimes that affect the environment, Link: https://2h.ae/lPCN
[4] Seedlings of hope Addressing corruption linked to crimes that impact the environment in line with UNCAC Resolution 8/12, Link: https://2h.ae/uZow
[5] Combating corruption to protect the environment attracts high-level support, 20. February 2024, Link: https://2h.ae/Ajwu

أولاً: الفساد الأخضر

يشير مفهوم الفساد الأخضر إلى الممارسات غير الأخلاقية التي تقوض جهود حماية البيئة، ويمكن أن يتجلى ذلك في أشكال مختلفة، مثل الرشوة والاحتيال والتواطؤ، والتي غالباً ما تشمل المسؤولين الحكوميين والشركات والمنظمات غير الحكومية. وفيما يلي بعض المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالفساد الأخضر:

الجرائم البيئية: الأنشطة غير القانونية التي تضر بالبيئة، بما في ذلك الإغراق غير القانوني والصيد الجائر وإزالة الغابات، وترتبط هذه الجرائم بالممارسات الفاسدة حيث يتم المساس بالرقابة التنظيمية.

الاستيلاء التنظيمي: يحدث هذا عندما تتأثر الهيئات التنظيمية أو تسيطر عليها الصناعات التي من المفترض أن تنظمها، مما يؤدي إلى ضعف تطبيق القوانين البيئية.

الرشوة والعمولات: فعادة ما ينطوي الفساد على رشوة المسؤولين لتجاوز اللوائح البيئية، مما يسهل الممارسات الضارة مثل التلوث أو استخراج الموارد.

التضليل البيئي: قد تصور الشركات منتجاتها أو ممارساتها بشكل زائف على أنها صديقة للبيئة لتضليل المستهلكين وأصحاب المصلحة، وفي بعض الأحيان تدعم ذلك ممارسات فاسدة.

اختلاس الأموال البيئية: اختلاس الأموال المخصصة لحماية البيئة، والتي غالبا ما تنطوي على مسؤولين فاسدين يقومون بتحويل الأموال لتحقيق مكاسب شخصية.

الأمر الذي يعني أن فهم ما يعني مصطلح "Green Corruption" أو الفساد الأخضر يأخذ صورتين، يندرج تحت كلاً منهما أشكال مختلفة من صور الفساد، على النحو التالي:

1- الفساد المرتبط بالممارسات التي من شأنها أن تسهم في زيادة أزمة المناخ من قبيل عمليات الصيد الجائر أو الإزالة غير المحسوبة للغابات، والاستخراج الجائر للموارد دون مراعاة احتياجات الأجيال القادمة.
2- الفساد المرتبط بعمليات الاختلاس أو الكسب غير المشروع أو غسيل الأموال للأنشطة التي من شأنها أن تسهم في تعزيز التحول نحو الطاقة الخضراء والنظيفة والأكثر أماناً بالنسبة للبيئة.

يأتي ذلك فيما يتطلب الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، تمويلات تصل إلى تريليونات الدولارات، فضلا عن لوائح تنظيمية وأدوات تمويل وأسواق جديدة، ومن ثم فإن احتمال أن يؤدي الفساد إلى تقويض فعالية الاستجابة العالمية لتغير المناخ، وتشويه عملية صنع القرار، وزيادة التكاليف يعني أن معالجة الفساد يجب أن تكون في القلب من الاستجابة المناخية، كما أنه من المهم الإشارة إلى أن هذه المخاطر تتواجد في شمال العالم وجنوبه، حينما عندما تكون هناك تدفقات مالية كبيرة، في مشاريع الطاقة المتجددة، أو صناديق التخفيف من آثار تغير المناخ أو الاستجابات لحالات الطوارئ المناخية، فإن خطر تعرض هذه الأموال للفساد يزداد خاصة وأن هذه الأموال تستهدف تنفيذ مشروعات في دول وبيئات تنتشر فيها الممارسات غير المشروعة على نطاق واسع.[6]

[6] Green corruption - More than“victimless” crimes, Link: https://2h.ae/vACB

الفساد يعيق مساعي التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري

حيث كانت صناعة الوقود الأحفوري العالمية المصدر السائد للطاقة لعقود، وفي عام 2021، التزمت الحكومات بتقليص استخدام الفحم والتخلص من الدعم غير الفعال للوقود الأحفوري، لكن لم يتم الإشارة إلى النفط والغاز أو إنتاج الوقود الأحفوري، وفقاً لتقرير فجوة الإنتاج 2023، تخطط الحكومات بحلول عام 2030 لإنتاج 110% أكثر من الوقود الأحفوري، ويتطلب التخلص الفعال من الوقود الأحفوري استثمارات واسعة في إزالة البنية التحتية الحالية، مع المخاطر المرتبطة بالبحث عن الربح والمخاطر الممكنة للفساد التي تهدد السلامة والتدهور البيئي.[7]

ومن بين العوامل التي المؤثرة في هذا السياق:

التأثير الاقتصادي والسياسي

تعتبر صناعة الوقود الأحفوري مربحة للغاية، ولها آثار اقتصادية كبيرة بما في ذلك خلق فرص العمل، وإيرادات الضرائب، والاستثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية، ومن ثم قد تؤدي جهود الضغط غير المنتظمة إلى تأخير تنفيذ تدابير واسعة النطاق للتخلص التدريجي السريع من الوقود الأحفوري على مستوى العالم، وقد تؤثر الشركات بشكل غير ملائم على قرارات أو قوانين الطاقة، مما يؤدي إلى ضعف الالتزامات بخفض الإنتاج.

السلطة التقديرية

يتمتع عدد محدود من الأفراد بسلطة تقديرية في اتخاذ القرار بشأن إنتاج الطاقة والموارد الطبيعية، وقد يمنح المسؤولون الحكوميون عقود الطاقة لأقاربهم أو الشركات التي يسيطرون عليها أو لنظرائهم الذين يقدمون رشاوى، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الفوائد المناخية.[8]

الشركات المملوكة للدولة

تعمل الشركات المملوكة للدولة في أنشطة تجارية مختلفة ضمن القطاعات كثيفة الكربون مثل النفط وتلعب أدواراً مهمة في اقتصادات بلدانها، وبالتالي فإن اختيار الشركات المملوكة للدولة خدمة المصالح السياسية والاقتصادية لهذه الدول أو الدول التي تحمل ذات التوجهات والسياسات، يسهم في تجاهل الالتزامات الدولية للتخلص التدريجي والمساهمات المحددة وطنياً.

[7] Addressing Corruption Risks to Safeguard the Response to Climate Change DISCUSSION DRAFT II, United Nations Office on Drugs and Crime, Link: https://2h.ae/brJG
[8] De Kleine Feige, Annette I., State-Owned Enterprises and Climate Action, World Bank, Link: https://2h.ae/GMXD

الشفافية والمساءلة

هناك شفافية منخفضة في تطوير وتنفيذ الخطط والتوقعات الوطنية ودعم إنتاج الوقود الأحفوري وكيفية توافقها مع الأهداف المناخية، ومن شأن الافتقار إلى الشفافية أن يؤدي إلى ممارسات فاسدة مثل اختلاس الأموال، والإبلاغ الخاطئ عن البيانات، والتخصيص غير الشفاف للموارد.

تحديات التحول إلى الطاقة النظيفة

لا يمكن تلبية احتياجات الطاقة المتزايدة عن طريق الطاقة المتجددة وحدها، مما يتطلب استراتيجية انتقالية متوازنة وشفافة، ويمكن أن يؤدي الاندفاع لتلبية الطلب على الطاقة إلى إضعاف المعايير التنظيمية والرقابة، مما يسمح للممارسات الفاسدة بالازدهار دون رادع.[9]

إدارة صناديق المناخ

تعد صناديق تمويل المناخ شكل متخصص من التمويل مصمم لمواجهة تحديات تغير المناخ، وهو يشمل التمويل المحلي والوطني وعبر الوطني، المستمد من مصادر التمويل العامة والخاصة، التي تدعم إجراءات التخفيف والتكيف التي ستعالج تغير المناخ وتعزز القدرة على الصمود في مواجهة آثار المناخ، وتشير صناديق المناخ إلى الأدوات المالية المحددة، والمنح أو مجموعات الأموال المعدة لتوجيه تمويل المناخ نحو أهداف أو مشاريع معينة، ويمكن تمويل صناديق المناخ من قبل القطاع العام أو الخاص، أو مزيج من الاثنين معا، حيث يلعب كل منهما دوراً في دفع عملية التحول إلى مستقبل منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

في الوقت الحالي، ينبع تمويل المناخ في البلدان النامية بشكل رئيسي من مصادر عامة، ولسد فجوة التمويل وتسريع أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان المنخفضة الدخل، لا بد من تشجيع التمويل الخاص، ومع ذلك، فإن تصور مخاطر الفساد يقوض ثقة القطاع الخاص في تمويل المناخ، مما يمنع تدفق الأموال إلى الدول ذات المؤسسات ذات القدرات المنخفضة والإدارة الأضعف، حيث يشكل الفساد عائقاً أمام جمع الأموال واستخدامها بفعالية للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من آثارها.[10]

وبالتالي فإن معالجة مخاطر الفساد في تمويل المناخ يمكن أن يحقق مكسبان بشكل أساسي، الأول، بالنسبة للتمويل العام والخاص، فهو يضمن الاستخدام الفعال للأموال ويمنع الاختلاس وغير ذلك من صور الكسب غير المشروع، وبالنسبة للقطاع الخاص، فإن التخفيف من مخاطر الفساد يمكن أن يترجم إلى تشجيع زيادة الاستثمارات الخاصة.

[9] World Bank, Report: Universal access to sustainable energy will remain elusive without addressing inequalities, Press release June 7, 2021, Link: https://2h.ae/eiQW
[10] climate financing for developing countries: OECD, Climate action in developing countries for 2013-2022, Link: https://2h.ae/nvou

نقاط الضعف في إدارة الاستثمار العام

حيث ترتبط صناديق المناخ بالنفقات العامة الكبيرة وتمويل المشاريع العامة، وبالتالي تساهم نقاط الضعف في ضوابط إدارة الاستثمارات العامة في زيادة مخاطر الفساد، سواء من خلال سوء تخصيص أو اختلاس الأموال العامة.

الرقابة والمساءلة

فمن المعروف أن الافتقار إلى آليات الميزانية أو سوء تنفيذها لوضع مخصصات مناسبة لميزانية المناخ وغياب عمليات التدقيق اللاحقة، فضلاً عن عدم الاهتمام أو عدم كفاية آليات الرقابة والمساءلة، من شأنه أن تخلق روابط ضعيفة بين النفقات العامة والمشاريع المناخية والمنافع المناخية، ويؤدي ضعف الإشراف والرقابة، وسوء تتبع النتائج، إلى خطر الاستخدام غير السليم للأموال.

الشفافية

كذلك فإن الافتقار إلى الوضوح والشفافية في تحديد الأنشطة المؤهلة للحصول على تمويل المناخ، ومعايير التقديم، بشأن ترتيبات الأهلية وإعداد التقارير والرقابة الخاصة بصناديق المناخ يؤدي إلى تقويض المساءلة وتمكين الفساد من الازدهار.

ثانياً: كيف يقوض الفساد الأخضر مساعي تحقيق العدالة المناخية

يعد تغير المناخ إحدى الأزمات الملحة في العصر الراهن، والتي تقتضي أن يكون هناك تحرك عاجل، على المستويات المحلية أو الوطنية، وكذلك الإقليمية والدولية، حيث أن أكثر من 250 مليار دولار من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية وفق تقديرات في عام 2021، كما يقدر أن 26 مليون شخص يدفعون إلى الفقر المدقع بسبب الكوارث الطبيعية سنويا، ونحو 7 ملايين حالة وفاة زائدة تعزى إلى التلوث كل عام، حيث أن الانتشار السريع للأمراض والأوبئة الحيوانية المنشأ التي تربطها الأدلة العلمية بشكل متزايد بإزالة الغابات وتدمير الحياة البرية، ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تأجيج الكوارث الطبيعية، والطقس المتطرف، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والاضطراب الاقتصادي، والهجرة، والصراعات، وعادة ما تدفع الدول النامية الثمن الأكبر من هذه الكوارث والتداعيات في ظل ضعف قدرتها على الاستجابة لهذه الأزمات، في الوقت الذي لا تساهم فيه بنسبة كبيرة في الأسباب المحفزة لتواجد هذه الكوارث.[11]

يأتي ذلك في الوقت الذي يلعب فيه الفساد دورا رئيسيا في تمكين إساءة استخدام الموارد الطبيعية الرئيسية، في قطاعات مثل المياه، أو الهيدروكربونات، أو التعدين، أو الأراضي، أو الغابات، وكثيراً ما مكنت الرشوة

[11] Adapting Anti-Corruption Efforts to the Climate Crisis: A Multi-Stakeholder Approach, Remarks by Mouhamadou Diagne, Vice President of Integrity, World Bank Group for the International Corruption Hunters Alliance Forum Abidjan, Cote d'Ivoire – 15 June 2023, Link: https://2h.ae/NWoC

والمدفوعات غير المشروعة الجهات الفاعلة السيئة من الحصول على تصاريح وتراخيص غير مشروعة لاستغلال الموارد الطبيعية التي كانت لولا ذلك مقيدة بتدابير حماية البيئة التي تشتد الحاجة إليها، كما يؤدي ذلك إلى الإفراط في الاستغلال وسوء الاستخدام، مما يقوض الإدارة المستدامة لهذه الموارد.

وبعيداً عن الفساد في صورته البسيطة الذي يهدف إلى ثني القواعد، فإن النوع الأكثر انتشاراً من الفساد خاصة في الدول النامية التي تعيش المؤسسات فيها حالة من الضعف والهشاشة يتمثل في شكل الاستيلاء على الدولة بالجملة، وهو ما يمكّن مجموعات المصالح القوية من ممارسة تأثير غير مبرر على قرارات السياسة البيئية، أو يؤدي إلى ضعف التنظيم أو عدم وجوده، أو حتى في حالة وجود لوائح سليمة يمكن أن يضعف تنفيذها بشكل كبير، وعادة من تكون هذه السيطرة من قبل جهات أو دول أو مؤسسات خارجية، من خلال وسطاء يتمثلون في الشركات متعددة الجنسيات أو الجهات المانحة، التي تتدعي العمل على مواجهة تغيرات المناخ من جهة، وتحفز المزايد من الممارسات التي تقوض هذه الجهود من جهة أخرى.

يفهم من ذلك أن العدالة المناخية تعني "وضع المساواة وحقوق الإنسان في صميم عملية صنع القرار والعمل بشأن تغير المناخ، وقد جرى استخدام هذا المفهوم على نطاق واسع للإشارة إلى المسؤولية التاريخية غير المتكافئة التي تتحملها البلدان والمجتمعات فيما يتصل بأزمة المناخ، حيث يشير المفهوم إلى أن البلدان والصناعات والشركات والأشخاص الذين أصبحوا أثرياء من انبعاث كميات كبيرة من الغازات المسببة للانحباس الحراري يتحملون مسؤولية مساعدة المتضررين من تغير المناخ، وخاصة البلدان والمجتمعات الأكثر ضعفاً، والتي غالباً ما تكون هي الأقل مساهمة في الأزمة.[12]

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 74 دولة من الدول ذات الدخل الأدنى، وهي الأكثر فيما يتعلق بمعدلات الفساد والممارسات غير المشروعة، لا تنتج سوى عُشر الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، ولكنها سوف تكون الأكثر تضرراً بآثار تغير المناخ، وبالمقارنة مع ثمانينيات القرن العشرين، فقد شهدت هذه الدول بالفعل ما يقرب من ثمانية أمثال الكوارث الطبيعية في السنوات العشر الماضية، وبحلول عام 2050، قد يضطر تغير المناخ غير المنضبط أكثر من 200 مليون شخص إلى الهجرة داخل بلدانهم، مما يدفع ما يصل إلى 130 مليون شخص إلى براثن الفقر ويفكك عقوداً من الإنجازات الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.[13]

في ذات السياق، ففي الوقت الذي تواجه في الدول النامية ممارسات غير مشروعة تقود قدرتها على تقديم خدمات صحية مناسبو، فإن أزمة المناخ تعرض تحقيق التغطية الصحية الشاملة للخطر الشديد بطرق مختلفة، بما في ذلك مضاعفة العبء الحالي للمرض وتفاقم الحواجز القائمة أمام الوصول إلى الخدمات الصحية، وقد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجتين إلى ثلاث درجات مئوية إلى أكثر من 150 مليون

[12] Climate change is a matter of justice – here's why, United Nations Development Programme, June 30, 2023, Link: https://2h.ae/ntiI
[13] The climate crisis disproportionately hits the poor. How can we protect them?, World Economic Forum, Jan 13, 2023, Link: https://2h.ae/GCGV

حالة إضافية من الملاريا في جميع أنحاء العالم، أو زيادة بنسبة 5% في عدد الأشخاص المعرضين للخطر، ومن المتوقع بحلول عام 2030 أن يكون هناك 48000 حالة وفاة إضافية مرتبطة بالإسهال بين الأطفال دون سن 15 عاماً، لأسباب مرتبطة بأزمات المياه والجفاف.

ثالثاً: سياسات على المسار للوصول إلى العدالة المناخية

1. تعزيز الممارسات الأخلاقية والنزاهة والشفافية

إن تعزيز النزاهة والممارسات الأخلاقية داخل المؤسسات والهيئات الحكومية المكلفة بمنع الجرائم التي لها تأثير على البيئة أمر ضروري لبناء مؤسسات قوية يمكنها التصدي بفعالية للفساد المرتبط بالبيئة. على مدى السنوات الأربع الماضية، اتخذت الدول مبادرات مختلفة لتعزيز ثقافة النزاهة، ولا سيما من خلال إشراك القيادة والإدارة العليا في تنفيذ تدابير منع الفساد، ومن خلال تطوير مهارات الموظفين العموميين والالتزام بالقيم والمعايير الأخلاقية المشتركة في السلوك والمبادئ.

ويشير في هذا السياق إلى اعتماد ملاوي استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة 2019-2024، مما يضع الأسس اللازمة للتصدي للفساد في ملاوي. واختارت البلاد نهجا شاملا، حيث قامت بتعميم مكافحة الفساد في جميع الوزارات، حيث يجب على كل وزارة وإدارة ووكالة تخصيص ما لا يقل عن 1% من ميزانيتها السنوية لمعالجة الفساد، علاوة على ذلك، قامت لجنة الشؤون القانونية بالبرلمان بدور رقابي من خلال مراقبة إجراءات مكافحة الفساد في الوزارات والإدارات والهيئات ومحاسبة هذه المؤسسات، كما تم إنشاء لجنة خاصة معنية بالبيئة داخل البرلمان لمناقشة الفساد المرتبط بالبيئة، وفي عام 2023، أنشأت إدارة الغابات التابعة لوزارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ لجنة للنزاهة المؤسسية، وفي سبتمبر 2023، اجتمع الأعضاء في ورشة عمل توجيهية قادها مكتب مكافحة الفساد بدعم من معهد بازل للحوكمة، حيث تلقوا تدريب حول منع الفساد وإنفاذ القانون.[14]

2. آليات حماية الإبلاغ عن الفساد

حيث لعب المبلغون عن المخالفات دوراً حاسماً في فضح الفساد والجرائم التي لها تأثير على البيئة، لكنهم غالباً ما يواجهون الانتقام بسبب أفعالهم، وبالتالي فإن وجود إطار قانوني مناسب وبرامج فعالة لحماية المبلغين عن المخالفات أمر بالغ الأهمية ليس فقط لتمكين الأفراد من الإبلاغ عن المخالفات بأمان ولكن أيضاً لردع السلوكيات غير الأخلاقية، ففي حين تنص المادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة إدراج التدابير المناسبة لمنح الحماية لأولئك الذين يبلغون عن الفساد، فإن العديد من البلدان ليس لديها تشريعات مخصصة لذلك.

[14] Malawi's new National Anti-Corruption Strategy: a state-of-the-art approach?, 11. December 2019, Link: https://2h.ae/zazO

ففي كينيا، كشفت تقديرات في 2019، أن موظفي خدمة الحياة البرية في كينيا لم يبلغوا عن الفساد بسبب الخوف من الوقوع ضحية وعدم وجود آليات مناسبة لحماية أولئك الذين يبلغون عن الفساد، ومن أجل لتشجيع الإبلاغ عن الفساد، قامت هيئة الحياة البرية في كينيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتصميم نظام آلي جديد لإدارة النزاهة يتضمن إنشاء مكتب نزاهة مسؤول عن تلقي تقارير الفساد وتحليلها ومعالجتها ورصدها عبر خادم منفصل وكذلك ضمان أن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة.[15]

3. تقييم وتخفيف مخاطر الفساد

تتيح تقييمات مخاطر الفساد للمؤسسات فهم مجموعة واسعة من نقاط الضعف المرتبطة بالفساد المرتبطة بالجرائم التي لها تأثير على البيئة، ورسم خريطة لمخاطر الفساد وتدابير التخفيف المرتبطة بها، فضلاً عن تحديد مسؤولية تنفيذ تدابير التخفيف وتحديد كيفية رصد التقدم.

ففي كولومبيا، تنشر الهيئة الوطنية لتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك كل عام خطة عمل مؤسسية، وخطة لمكافحة الفساد وخدمة المواطنين، بالإضافة إلى خريطة مفصلة لمخاطر الفساد وتدابير التخفيف، بالإضافة إلى ذلك، تعمل شركة Southern Cone مع السلطات في قطاع الغابات والسلطات الإقليمية وأمانة الشفافية بمكتب الرئيس لمنع الفساد المرتبط بخسارة الغابات وإزالة الغابات، حيث تخضع كل مؤسسة في كل منطقة لعملية تشخيص وتقوم بتطوير استراتيجية محددة للتغلب على الثغرات ونقاط الضعف التي تم تحديدها، كما تم أيضاً تطوير نماذج الفساد المرتبطة بالماشية والتعدين وقطع الأشجار غير القانوني وقطاع الغابات بشكل عام في عام 2021 وتحديثها في عام 2023. [16]

[15] Seedlings of hope Addressing corruption linked to crimes that impact the environment, Ibid
[16] Idem

التوصيات

في هذا السياق، فإن مؤسسة شركاء من أجل الشفافية تقدم عدد من التوصيات من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والدول والمجتمع الدولي على تحسين الاستجابة في التعامل مع التغيرات المناخية في ظل تنامي الفساد الأخضر، وذلك على النحو التالي:

1) **تعزيز الأطر القانونية:** من خلال تطوير وإنفاذ تشريعات قوية لمكافحة الفساد تستهدف على وجه التحديد الجرائم البيئية والتضليل البيئي، فضلاً عن إنشاء وتعزيز الحماية للمبلغين عن المخالفات الذين يبلغون عن الفساد البيئي.
2) **تعزيز الشفافية والمساءلة:** وذلك عبر تنفيذ سياسات البيانات المفتوحة التي تسمح للجمهور بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتمويل البيئي والمشاريع والنتائج، وكذلك إجراء عمليات تدقيق مستقلة للمشاريع البيئية وتخصيصات التمويل لضمان الشفافية والمساءلة.
3) **تعزيز مشاركة المجتمع المدني:** من خلال تمويل ودعم المنظمات غير الحكومية التي تراقب الممارسات البيئية وتروج للمساءلة، وتشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في مراقبة المشاريع البيئية والإبلاغ عن الفساد.
4) **الاستفادة من التكنولوجيا:** وذلك عبر الاستفادة من تقنية سلسلة الكتل لإنشاء سجلات شفافة ومقاومة للتلاعب للتمويل والمشاريع البيئية، فضلاً عن استخدام تحليلات البيانات لتحديد أنماط الفساد وسوء الإدارة في المشاريع البيئية.
5) **الرصد والتقييم:** عبر تقييم تأثير تدابير مكافحة الفساد على النتائج البيئية بشكل منتظم وتعديل الاستراتيجيات وفقًا لذلك، وإنشاء آليات إبلاغ مستقلة لتقييم فعالية جهود مكافحة الفساد والإبلاغ عنها.
6) **حملات التوعية العامة:** ويكون ذلك من خلال إطلاق حملات لرفع مستوى الوعي العام حول تأثير الفساد الأخضر على تغير المناخ وتشجيع المشاركة المدنية، والتعاون مع وسائل الإعلام للتحقيق في حالات الفساد الأخضر والإبلاغ عنها.
7) **دمج العدالة المناخية:** بحيث تعمل الجهات الفاعلة ذات الصلة على ضمان أن تأخذ تدابير مكافحة الفساد في الاعتبار احتياجات المجتمعات المهمشة المتضررة بشكل غير متناسب من تغير المناخ والفساد، وكذلك إشراك أصحاب المصلحة المختلفين في عمليات صنع القرار المتعلقة بالحوكمة البيئية وإدارة الموارد.